استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠١٦)

أ.د. أحمد حسين بتال
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
Ahmed.battal@gmail.com

الباحث: فيصل غازي فيصل الدليمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
Faisalghazi201@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي العراقي، باستعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index: HHI)، إذ شملت هذه الدراسة (٤٩) مصرفًا عاملًا، منها (٦) حكومية، و (٣٠) مصرفًا خاصًا محليًا، و (١٣) مصرفا خاصًا اجنبيًا، وذلك اعتمادًا على بيانات سنوية للمدة (٢٠١١-٢٠١٦). وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ارتفاع درجة التركز لصالح المصارف الحكومية (انخفاض المنافسة)، كما أنَّ المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية هي منافسة مرتفعة، في حين أنَّ المنافسة بين المصارف الخاصة الإسلامية هي منافسة احتكارية، وكذلك المنافسة بين المصارف الأجنبية أيضًا منافسة احتكارية. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي العراقي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة مثل السماح للمؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى المصارف التجارية الخاصة وعدم الاقتصار على ايداعها في المصارف الحكومية، ولا سيما أنَّ للمنافسة دورًا هامًا في تحسين كفاءة المصارف وتقديم أفضل الخدمات. وضرورة قيام المصارف الاسلامية بتحديث وابتكار منتجات مصرفية اسلامية مثل الصكوك الاسلامية وصناديق الاستثمار الاسلامية.

الكلمات المفتاحية: المنافسة المصرفية، نسبة التركز، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، القطاع المصرفي العراقي.

Using the Herfindal-Hirschmann Index to measure the competition between banks operating in the Iraqi banking sector for the period (2011-2016)

Abstract:

The study aims to measure the competition of the Iraqi banking sector, using the Herfindahl-Hirschman Index (HHI). The study included 49 working banks, 6 of which are governmental, 30 are local private banks, (13) private foreign banks, based on annual data for the period (2011-2016). A number of conclusions have been reached, most notably the high concentration of government banks (low competition). Competition between traditional private banks is high, while competition between Islamic private banks is monopolistic, and competition between foreign banks is monopolistic. The study concluded with a set of recommendations. The most important of which are: increase competition in the Iraqi banking sector, by creating appropriate conditions such as allowing government institutions to deposit their funds with private commercial banks and not only to deposit them in government banks; especially that

competition plays an important role in improving the efficiency of banks and providing the best services. Moreover, the need for Islamic banks to modernize and innovate Islamic banking products such as Islamic Check and Islamic investment funds.
Keywords: Banking Competition, Concentration Ratio, Herfindahl-Hirschman Index (HHI), Iraqi Banking Sector.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية؛ نظرًا لدوره المحوري في تنشيط باقي القطاعات، فهو القناة الرئيسة لمختلف التدفقات المالية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية، فضلًا عن أنّ المصارف مؤسسات تجارية ربحية تستهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من المدخرين والمتعاملين، غير أنَّ هذا الدور يتوقف على مدى فاعليته وقدرته على ضمان عمليات التمويل، ولعب دور الوسيط في انتقال الأموال وتوفير أفضل الخدمات المصرفية، وهو مالا يتأتى إلّا بتوافر الجو الملائم للمنافسة بين المصارف، وإنْ كان من شأن هذه المنافسة أنْ تساهم بدرجة كبيرة في نمو وتطور القطاع المصرفي بشكلٍ سريع وفعّال، وذلك لما لها من دور مهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة انتاجية المصارف بما يخدم الاقتصاد ككل بوجود منظومة مصرفية قوية.

مشكلة البحث: تتبلور الاشكالية الرئيسة لهذ البحث بأنه كيف يمكن قياس المنافسة المصرفية؟

ويتفرع هذا السؤال الرئيس إلى:

١. ما هو شكل المنافسة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) بين المصارف الحكومية وبين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي؟
٢. ما هو شكل المنافسة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) بين المصارف الخاصة التقليدية وبين المصارف الخاصة الإسلامية؟
٣. ما هو شكل المنافسة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) بين المصارف الخاصة العراقية وبين المصارف الخاصة الأجنبية؟

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من خلال تناول موضوع غاية في الاهمية والحداثة، وقد نال اهتمامًا بالغًا من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية ولا سيما البنك المركزي العراقي؛ لكونه يقيس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، إذ يحتاج الاقتصاد العراقي إلى مثل هذه الدراسات؛ لأنها تقيس درجة المنافسة في القطاع المصرفي، ، كما أنَّ قياس المنافسة المصرفية أمرٌ هام من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي ونوعية الخدمات وتخصيص الموارد ودرجة الأمان؛ لأن تحليل هذه المنافسة يساعد على تكوين أنظمة مصرفية فاعلة ورصينة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI).

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضيات الآتية:

١. ارتفاع درجة التركز في القطاع المصرفي العراقي لصالح المصارف الحكومية.
٢. إنَّ المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية والاسلامية منافسة مرتفعة تقترب إلى التامة.
٣. إنَّ المنافسة بين المصارف الأجنبية منافسة احتكارية.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الأدبيات في إطار موضوع المنافسة المصرفية، وكذلك الاعتماد على الاسلوب الكمي لتحديد المنافسة المصرفية.

هيكلية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور تضمن **الأول** الإطار النظري للمنافسة المصرفية، في حين جاء **المحور الثاني** بعنوان واقع القطاع المصرفي العراقي، أما **المحور الثالث** فتم تخصيصه لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي وفقًا مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI).

الاستعراض المرجعي:

١. **دراسة (Iveta , 2012)**: عنوان هذه الدراسة (Market Power in the Czech Banking Sector). هدفت الدراسة الى قياس القوة السوقية (المنافسة) في القطاع المصرفي التشيكي خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وذلك بتطبيق اختبار هيرفندال-هيرشمان، وقد شملت عينة الدراسة (١٥) مصرفًا، وتوصلت الدراسة إلى أنّ درجة التركز في القطاع المصرفي التشيكي في اتناقص، وهذا يعني أنَّ المنافسة المصرفية في تزايد.

٢. **دراسة (Iuga, 2013)**: عنوان هذه الدراسة (Analysis of The Banking System's Concentration Degree in EU Countries)، هدفت الدراسة إلى قياس درجة التركز المصرفي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، باستعمال مؤشر هيرفندال. توصلت الدراسة إلى أنَّ السوق المصرفية الأوربية لا توجد فيها تركزات مرتفعة، وهذا يعني ارتفاع المنافسة بين المصارف العاملة في دول الاتحاد الأوربي.

٣. **دراسة (بوخلالة وقريشي، ٢٠١٦)**: عنوان هذه الدراسة (تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر). هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة التركز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على المنافسة المصرفية، وقد غطت الدراسة المدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، وشملت المصارف العامة البالغ عددها (٦) مصارف و (٦) مصارف خاصة تعد الأكثر نشاطًا بالنسبة لمجموع المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة التركيز في القطاع المصرفي الجزائري لصالح المصارف العامة، وهذا يعني انخفاض درجة المنافسة بين المصارف العامة وبين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

المحور الأول: الإطار النظري للمنافسة المصرفية

أولًا. مفهوم المنافسة المصرفية: أشار آدم سميث إلى مفهوم المنافسة بشكلٍ عام فعرّفها على أنها: عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكلٍ أمثل من خلال آلية الأسعار؛ لتحقيق الاهداف المرغوبة (Deb & Murthy, 2008, 7).

أمّا مفهوم المنافسة المصرفية (Banking competition) فيشير إلى قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي الوقت نفسه تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي (الصمادي، زريقات وبن شايب، ٢٠١٣، ١٠٠)

كما يمكن أنْ تُعرَّف على أنها عملية أو تصرف تسلكه المصارف التي تقدم منتجات مصرفية الهدف منها التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي، إذ يسعى كل مصرف الى الحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء (بوخلالة وقريشي، ٢٠١٦، ٤٣).

وعليه يمكن تعريف المنافسة المصرفية بأنها وجود عدد من المصارف التجارية التي تقدم خدمات مصرفية متماثلة أو غير متماثلة تتنافس فيما بينها؛ بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وضمان أكبر حصة من السوق المصرفية. وتؤدي هذه المنافسة إلى مزيد من المزايا التي يتحصل عليها العملاء.

ثانيًا. اتجاهات المنافسة المصرفية: يمكن توضيح اتجاهات المنافسة المصرفية بالآتي: (فريدة، ٢٠٠٨، ٦٧-٦٨)

١. المنافسة داخل القطاع المصرفي: تتنافس المصارف التجارية فيما بينها على تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات التي يحتاجها العملاء بأعلى جودة وأدنى التكاليف، وتشكل الأعمال المصرفية بالتجزئة وزن نسبي كبير من تشكيلة الخدمات في سوق الأعمال المصرفية، وهي منافسة مباشرة كونها تقوم بين متنافسين يقدمون خدمات متماثلة، وتعد المنافسة غير السعرية أكثر فاعلية وأحسن طريقة يمكن أنْ تستعملها المصارف لجلب العملاء، وكسب حصص إضافية من السوق المصرفية. وعلى جانب آخر تظهر المنافسة بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة (مثل المصارف الصناعية، العقارية، الزراعية، والاستثمارية) قوية، فعلى الرغم من محدودية نشاط المصارف المتخصصة في تمويل مجالات وقطاعات معينة وعدّها منافسة غير كاملة، إلّا أنَّ تدخلها في تقديم أنشطة المصارف التجارية والأخذ بمفهوم المصارف الشاملة قد زاد من حدة المنافسة التي تتعرض لها المصارف التجارية ومقدرتها على تقديم الخدمات الائتمانية إلى الوحدات ذات العجز المالي.

أمّا فيما يخص المنافسة بين المصارف التجارية التقليدية والمصارف الاسلامية فذكر (الموسوي وجواد، ٢٠٠٩، ١٠٨) أنها منافسة غير متكافئة من قِبل المصارف التقليدية في أنحاء العالم والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلًا عن ممارسة أساليب النظام المصرفي، إلّا أنَّ دخول المصارف الإسلامية في حيّز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام حالة منافسة غير متكافئة؛ نظرًا للإمكانات التكنولوجية الهائلة للمصارف التجارية التقليدية في تقديم خدمات متنوعة والإنفاق على عمليات البحث والتطوير، ولذلك يجب على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأدوات المالية الحالية وابتكار أدوات جديدة؛ لتواكب التحولات الحالية والمستقبلية في أسواق المال الدولية.

٢. المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية: تتنافس المصارف التجارية مع مؤسسات مالية غير مصرفية كشركات التأمين، وشركات التمويل، وجمعيات المدخرات والقروض، وبنوك المدخرات التعاونية، والاتحادات الائتمانية، وشركات الاستثمار، وصناديق توفير البريد، ومؤسسات التأمين الاجتماعي وغيرها، فالمنافسة بين المصارف التجارية والمؤسسات غير المصرفية قوية، ولا سيما أنّ الأخيرة تقبل الودائع مثل هيئات البريد التي تقدم خدمات صناديق توفير البريد، وشركات التأمين الادخارية التي تقدم أوعية ادخارية تتمثل في بوالص التأمين بهدف جذب مدخرات الأفراد، وهو ما يشكل منافسة قوية للمصارف التجارية عن تلك المدخرات. ولمواجهة هذه المنافسة تقوم المصارف التجارية بتقديم خدمات تنافس بها المؤسسات غير المصرفية، كتقديم أوعية ادخارية ذات مزايا مشابهة لها مثل شهادات الادخار، وبوالص التأمين.

ثالثًا. نماذج قياس المنافسة المصرفية ضمن المنهج الهيكلي (The Structural Approach):
أشار كلٍ من (Anzoategui, Peria and Rocha, 2010, 1) إلـى أنَّ هذا المنهج يعتمد في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركز، إذ يستند إلى نموذج الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance SCP).

يعتمد المنهج الهيكلي لقياس المنافسة أساسًا على نموذج SCP الذي يتصل بالمنافسة بدرجة تركز السوق. وينشأ نموذج SCP من عمل (Bain) الذي قدم دراسة في عام (١٩٥١) حلل فيها أداء الشركات في (٤٢) صناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الثلاثينات من القرن الماضي. يركز نموذج (SCP) على العلاقة بين الهيكل والسلوك والاداء، ويوضح أنَّ التركز عندما يكون منخفضًا فإن هذا سيؤدي إلى زيادة المنافسة المصرفية، إذ تتضح العلاقة بين الهيكل والسلوك من خلال انخفاض التركز والذي يقود إلى زيادة سلوك المتنافسين، في حين أنَّ العلاقة بين السلوك والاداء تظهر من خلال زيادة السلوك التنافسي الذي يؤدي إلى زيادة الاداء، بينما تظهر العلاقة بين الهيكل والاداء من خلال انخفاض التركز والذي يؤدي إلى زيادة الاداء (النعيمي، ٢٠١٤، ٥١). والشكل (١-١) يوضح ما يتضمنه نموذج (SCP).

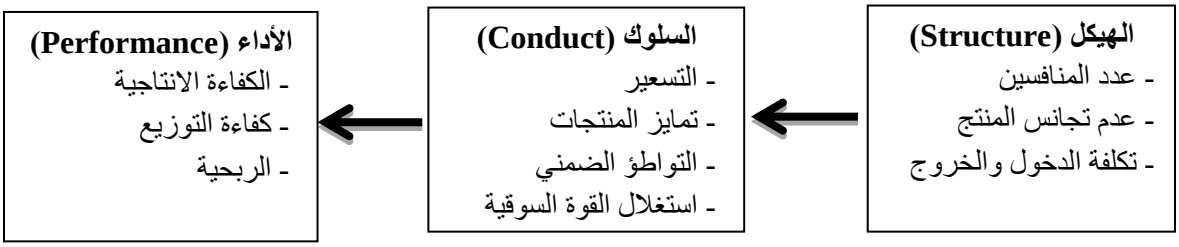

الشكل (١) نموذج الهيكل-السلوك-الاداء

المصدر:

Tan, Yong (2013), Essays on the analysis of performance and competitive condition in the Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth, p 11.

وهناك عدّة خصائص لنموذج SCP هي: (Al-Muharrami, 2009, 449)

١. يتضمن النموذج مؤشرًا بمقياس موحد.
٢. مؤشر التركز لأي صناعة يفترض أنْ يكون مستقلًا عن حجم الصناعة.
٣. ينبغي أنْ يزداد مؤشر التركز إذا ارتفعت حصة أي مصرف.
٤. إذا قسمت كل المصارف على K، فإن الاجزاء المكونة لنسبة التركز يجب أنْ تنخفض بنسبة $(\frac{1}{K})$.
٥. إذا قسمت كل المصارف على N، فإن مؤشر التركز يجب أنْ يكون دالة متناقصة لـ N.
٦. قيمة مؤشر التركز تكون بين الصفر والواحد.

ومن أهم النماذج المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الهيكلي هي:

أ. نسبة التركز (CR_k) (Concentration Ratio CR_k)

يُعرّف التركز المصرفي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة بإجمالي الموجودات، والودائع أو التسهيلات الائتمانية لأكبر ثلاثة بنوك في كل دولة (Cetorelli, 2001, 24). تبين نسبة التركز (CR_k) الدرجة التي تهيمن على صناعة من قبل عدد قليل من الشركات الكبيرة، أو تتكون من العديد من المصارف الصغيرة. البساطة ومتطلبات بيانات محدودة تجعل CR_k أحد التدابير الأكثر استخدامًا للتركز في الأدب التجريبي، فإنه يأخذ الشكل:(Iveta, 2012, 145)

$CR_K = \sum_{i=1}^{k} S_i$..... (1)

إذ إنَّ:

S_i: الحصة السوقية للمصرف i.

k: العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة (CR_k) بين الصفر والواحد وكلّما اقتربت من الصفر كان عدد المصارف كبير، في حين إذا اقتربت من الواحد دل ذلك على أنَّ عدد المصارف قليل.

ب. مؤشر هيرفندال-هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index: HHI)

يعرف هذا المؤشر على أنه مجموع حصة كل مصرف من إجمالي موجودات القطاع المصرفي بأكمله. ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشارًا لقياس نسبة التركز السوقي؛ لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر (CR_k) وغالبًا ما يكون بمثابة معيارًا لتقييم مؤشرات التركز الأخرى. ويمكن الوصول إلى هذه المؤشر عن طريق الصيغة الآتية: (Troug and Sbia, 2015, 6)

$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$ ..... (2)

إذ إنَّ:

S_i: الحصة السوقية للمصرف i.

n: العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (٠-١٠٠٠٠) وتفسر كالآتي:

- إذا كانت القيمة أقل من (١٠٠٠) يشير ذلك إلى عدم وجود تركزات (منافسة تامة).
- إذا كانت القيمة بين (١٠٠٠-١٨٠٠) يشير إلى تركزات معتدلة (منافسة احتكارية).
- إذا كانت القيمة أكبر من (١٨٠٠) يشير إلى مستوى تركزات مرتفعة (احتكار تام).

وبناءً على ما سبق يأخذ مؤشر HHI جميع المصارف الموجودة في القطاع المصرفي عند حساب المنافسة، إذ يختلف عن المؤشر السابق CR_k الذي يأخذ المصارف الكبيرة فقط.

المحور الثاني: واقع القطاع المصرفي العراقي

أولًا. نشأة وتطور القطاع المصرفي العراقي:

من أجل إعطاء صورة واضحة عن واقع وطبيعة القطاع المصرفي في العراق، لابد من تتبع المراحل المختلفة التي مر بها هذا القطاع منذ تأسيسه وإلى الوقت الحاضر، إذ مرّ بستة مراحل، لكل مرحلة إطارها الزمني، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الصيرفة الأجنبية (١٨٩٠-١٩٣٤)

تعد هذه المرحلة بداية نشأة الصناعة المصرفية في العراق، فكانت مدينة بغداد أوّل مدن العراق التي شهدت تأسيس المصارف الأجنبية، ففي عام (١٨٩٠) تأسس أوّل مصرف بريطاني وهو البنك العثماني. ثم تم افتتاح فرع للبنك الشرقي البريطاني في بغداد عام (١٩١٢) ، ثم البنك الشاهنشاهي الإيراني عام ١٩١٨ (باشا، ٢٠٠٩ ، ٤٨)، تميزت هذه المرحلة بتركز فروع المصارف الأجنبية في المدن الرئيسة، مع التركيز على منح الائتمان قصير الأجل للقطاع التجاري؛ بهدف تحقيق أعلى الأرباح، وتشجيع الاستيراد من بريطانيا، وإهمال القطاعين الصناعي والزراعي وحرمانهما من الخدمات المصرفية ومن التمويل اللازم لتطويرهما، وقد شهدت هذه

المرحلة صدور قانون العملة العراقية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣١)، وبموجب هذا القانون تم إنشاء لجنة العملة ومقرها في لندن (الشمري، ٢٠١٤ ، ١٠٦).

المرحلة الثانية: مرحلة الصيرفة العراقية الوطنية (١٩٣٥-١٩٤٧)

اتسمت هذه المرحلة بأنها ذات طابع متخصص، والسبب في ذلك يكمن في عزوف فروع المصارف الأجنبية في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الزراعي والصناعي؛ مما أدى إلى أنْ شرعت الدولة القوانين التي تخص النشاط المصرفي، وذلك لأول مرة في تاريخ العراق الحديث فأصدرت القانون المرقم (٥١) لسنة (١٩٣٥) الذي نتج عنه تأسيس المصرف الزراعي الصناعي، وشكل تأسيس هذا المصرف البداية الحقيقية لنشوء الصيرفة الوطنية في العراق، ولم يتمكن هذا المصرف في البداية من ممارسة نشاطه التخصصي؛ نظرًا للازدواجية في الاختصاص وقلة رأسماله، لذلك تم شطره إلى مصرفين هما، المصرف الزراعي والمصرف الصناعي بموجب القانونين رقم (١٢) و (١٨) لسنة (١٩٤٠) وباشرا أعمالهما في عام (١٩٤٧) ، وعلى الرغم من ظهور عدد من التشريعات المصرفية كقانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة (١٩٣٨) خلال هذه المرحلة (بتال، ٢٠١٦ ،٣٣).

إنَّ مرحلة الهيمنة والانغلاق للمصارف الأجنبية على مجمل نشاط الصيرفة التجارية في العراق استمرت إلى نهاية عام (١٩٤١) عندما تأسس أوّل مصرف تجاري وطني في دولة عربية ممول برأسمال وطني وبإدارة وطنية وترسم له سياسته وزارة المالية تمثل في تأسيس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة (١٩٤١) برأسمال مدفوع قدره (٥٠) ألف دينار (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٩، ٤). وهذا يشير إلى تحسن الحالة الاقتصادية للعراق من جهة، وتوافر كوادر علمية ذات كفاءة عالية قادرة على القيام بأعباء إدارة المصارف، وتخليص البلاد من التبعية للدول الأجنبية في المجال المصرفي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تأسيس البنك المركزي وتعريق الصيرفة الاجنبية (١٩٤٧-١٩٦٣)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (٤٣) في سنة (١٩٤٧) الذي تأسس بموجبه المصرف الوطني العراقي، برأسمال قدره (٥) ملايين دينار يدفع نصفه عند تشكيل المصرف والباقي احتياطيًا مضمونًا من قبل الخزينة العراقية. وكانت أوّل اعماله دراسة جوانب القصور العملية والتشريعية التي رافقت قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة (١٩٣٨)، إذ تم الغاؤه والاستعاضة عنه بالقانون رقم (٣٤) لسنة (١٩٥٠)، كما تم الغاء قانون المصرف الوطني رقم (٤٣) لسنة (١٩٤٧) واستبداله بالقانون رقم (٧٢) لسنة (١٩٥٦) والذي تم بموجبه تغيير اسم المصرف الوطني إلى البنك المركزي العراقي. ويعد من أوائل البنوك المركزية التي أنشأت في الشرق الأوسط وبضمنها الدول العربية جميعًا. وقد كان للمصارف العربية نشاطًا واضحًا خلال هذه المرحلة، فقد تم تأسيس البنك اللبناني المتحد في عام (١٩٥٣)، وتم تأسيس بنك عربي آخر وهو البنك العربي في بغداد في عام (١٩٥٤) كأوّل فرع للبنك العربي الفلسطيني، بعدها قام بنك انترا اللبناني بفتح فرع له في بغداد وذلك في عام (١٩٥٧). وتم خلال هذه المرحلة تعريق بعض المصارف الاجنبية عن طريق قانون الوكالات الاجنبية رقم (٢٢) لسنة (١٩٦٠)، وكان أوّل بنك تم تعريقه هو انترا واصبح اسمه البنك العراقي المتحد، واتخذ شكل شركة مساهمة وساهم العراقيون فيه بنسبة (٦٠%) من رأسماله، وكان ذلك في عام (١٩٦١)، ثم تعريق البنك العثماني،

وتسميته ببنك الاعتماد العراقي، وكانت نسبة مساهمة العراقيين فيه (٦٠%) وكان ذلك في عام (١٩٦٣) (الشمري، ٢٠١٢، ١٢٣).

المرحلة الرابعة: مرحلة التأميم ودمج المصارف: (١٩٦٤-١٩٩٠)

اتخذت الحكومية العراقية في عام (١٩٦٤) مبادرة لتوسيع القطاع العام عبر إلغاء النشاط الخاص التجاري والصناعي والمصرفي، وذلك على أثر صدور القانون رقم (١٠٠) لسنة (١٩٦٤) الذي تم بموجبه تأميم كافة المصارف الأهلية والأجنبية. استهدف تأميم المصارف بموجب القانون السابق تغيير تركيبة الجهاز المصرفي في العراق بشكل جذري، وإزالة نفوذ رأس المال الأجنبي، كما تضمن القانون نفسه إنشاء مؤسسة عامة للمصارف؛ بهدف إدارة المصارف التجارية المؤممة، ومصرف الرافدين، وتقوية علاقة الدولة الاقتصادية بالإعمال الصيرفية إلى جانب تنظيم وتوجيه عمليات الائتمان المصرفي المتمثلة في سياسة الكبح المالي التي تعتمد السقوف والخطط الائتمانية في تلبية احتياجات القطاعات المختلفة من التمويل المصرفي، وأُلحِقت المؤسسة العامة للمصارف عند أوّل تأسيسها بالبنك المركزي، إلّا أنّه في أواخر عام (١٩٦٥) فُصِلت هذه المؤسسة عن البنك المركزي وألحقت بوزارة المالية. وعلى أثر القانون رقم (١٠٠) لسنة (١٩٦٤) تم تنظيم المصارف التجارية في أربع مجموعات (قبل الغاؤها سنة ١٩٧٠) هي: (ثويني، ٢٠١٠، ٢٥٦)

١. مجموعة مصرف الرافدين: تضم مصرف الرافدين وبنك الرشيد والبنك الشرقي.
٢. مجموعة بنك بغداد: تضم بنك بغداد والبنك العربي.
٣. مجموعة بنك الاعتماد العراقي: وتضم بنك الاعتماد والبنك اللبناني.
٤. مجموعة البنك التجاري العراقي: تضم البنك التجاري والبنك البريطاني للشرق الاوسط والبنك الوطني الباكستاني.

وفي إطار هذه المجموعات الأربع استمرت عمليات الاندماج بين المصارف وابتدأت بدمج مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين لتحل مجموعة مصرف الرافدين محل مجموعة بنك الرشيد وذلك في عام (١٩٦٥)، ثم أعيد تنظيم هيكل الجهاز المصرفي التجاري ودُمِجَت مجموعة بنك بغداد وبنك الاعتماد في البنك التجاري وذلك في عام (١٩٧٠) وأُبْدِلَ اسم الأخير إلى المصرف التجاري العراقي، وفي العام نفسه أُلغيت المؤسسة العامة للمصارف ونُقِلَت اختصاصاتها إلى كلٍ من وزارة المالية والبنك المركزي ومصرف الرافدين وذلك بموجب القانون رقم (٧٨) لسنة (١٩٧٠)، وفي عام (١٩٧٤) صدر القانون رقم (٦٧)، والذي تم بموجبه دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٩ ، ٤)، وبهذه الإجراءات أصبحت الصيرفة التجارية حكرًا على بنك تجاري واحد ضمن الجهاز المصرفي التجاري العراقي، وبذلك أصبحت سيطرة وطنية تامة من قِبل الحكومة العراقية على العمل المصرفي التجاري. كانت العلامة البارزة في نهاية هذه المرحلة من التحولات والتأميم والدمج وإعادة التنظيم للقطاع المصرفي الخاص قد تمثلت في تأسيس مصرف الرشيد في عام (١٩٨٨) بموجب القانون رقم (٥٢) ليكون المصرف التجاري الحكومي الثاني بعد مصرف الرافدين (صبار،٢٠١٤، ٢٦٨).

المرحلة الخامسة: مرحلة العودة للقطاع الخاص (١٩٩١-٢٠٠٣)

لقد كان من أبرز التوجهات الاقتصادية خلال مدة العقوبات الدولية التوجه نحو دعم وتعزيز دور الجهاز المصرفي، وتمكينه من أداء دوره على الوجه الأكمل، فصدر بتاريخ (١٩٩١/٥/٢١) قانون رقم (١٤٢) لسنة (١٩٩١) المُعَدّل لقانون البنك المركزي العراقي رقم

(٦٤) لسنة (١٩٧٦) فسمح بإنشاء مصارف خاصة ومختلطة لتعمل بشكل تنافسي إلى جانب المصارف الحكومية القائمة، وتم تأسيس أوّل مصرف تجاري خاص وهو مصرف بغداد في عام (١٩٩٢) ، كما تم تأسيس سوق الأوراق المالية في العام نفسه (احمد، ٢٠١٦، ١٢٨)، ففسح بذلك المجال لأن يكون للمصارف دور هام، تمثل هذا الدور بكونها الوسيط في سوق الأوراق المالية عن طريق تأسيس مكاتب وساطة لكل المصارف العاملة؛ للتوسط في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية.

تميّزت هذه المرحلة بعدة خصائص: (خطاب، ٢٠٠٩، ٢٦-٢٧)

١. إصدار اجازات تأسيس لمصارف أهلية تتخذ صيغة الشركات المساهمة الخاصة، وبرؤوس أموال اسمية ومدفوعة لا تقل عن (١٥) مليون دينار، في حين حدد قانون الشركات نسبة مساهمة الشخص الطبيعي أو المعنوي بما لا يزيد عن (٥%) من رأس المال الاسمي لمثل هذه المؤسسات المالية. وعليه تم تأسيس عدد من المصارف الخاصة والتي بلغ مجموعها (١٦) مصرفًا مع نهاية عام (٢٠٠٢) وبلغ مجموع رؤوس أموالها مجتمعة أكثر من (٧) مليار دينار عراقي.
٢. اعتماد مبدأ الصيرفة الشاملة بالنسبة للمصارف الحكومية والخاصة.
٣. السعي لإعادة تنظيم فروع المصارف الحكومية وهي الرافدين والرشيد، وذلك بدمج فروعهما التي تتواجد في مواقع جغرافية متقاربة، مقابل فتح فروع جديدة لها في مناطق لا توجد فيها خدمات مصرفية، ونتج عن هذا التوجه أنْ ارتفع عدد فروع هذين المصرفين من (١٧٨) فرعًا في عام (١٩٩٢) إلى (٣٤٤) فرعًا مع نهاية عام (٢٠٠٠).

المرحلة السادسة: مرحلة الإصلاح والتحرير المالي (٢٠٠٣-٢٠١٦)

بدأت مرحلة التحرير المالي في العراق فعليًا في عام (٢٠٠٤)، إذ صدر قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) والذي تم بموجبه منح البنك المركزي استقلالًا تامًا عن الحكومة في تسيير عملياته المصرفية المركزية، وقد نص على ذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون أعلاه، وبموجب المادة (٢٦) من القانون نفسه أصبح البنك المركزي العراقي بمعزل عن الضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر؛ ممّا يؤدي إلى عدم التوسع في عرض النقد. ثم صدر قانون المصارف التجارية العراقية رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤)، والذي مَثَّل خطوة هامة نحو ارساء نظام مالي يعمل وفقًا للمعايير الدولية. وصدور قانوني الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وأسواق الأوراق المالية. ومن أبرز المصارف التي تأسست في هذه المرحلة هو المصرف العراقي للتجارة، وذلك في تشرين الثاني من عام (٢٠٠٣)، برأسمال قدره (١٠٠) مليون دولار من صندوق تنمية العراق، ويهدف هذا المصرف إلى العمل على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دوليًا، فضلًا عن تعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية نتيجة للعزلة التي عانى منها العراق في العقد الأخير من القرن الماضي بسبب الحصار المفروض آنذاك (الشكري وحسين، ٢٠١٣، ١٨٢-١٨٣). تتمثل خصائص هذه المرحلة في محاولة إعادة تشغيل وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة، والبدء بدعم معيار كفاية رأس المال في المصارف العراقية، وإعادة العمل بسوق العراق للأوراق المالية والتي بدأت مزاولة نشاطها من جديد تحت مسمّى سوق العراق للأوراق المالية، فضلًا عن التحولات في السياسة النقدية وأدواتها، وإجراءات الإصلاح، وإعادة هيكلة المصارف الحكومية. شهدت هذه المرحلة عددًا من الاجراءات أهمها:(الشمري، ٢٠١٢، ١٢٩-١٣٠)

١. تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة بما لا يقل عن (٢٥٠) مليار دينار، أو (٥٠) مليون دولار وما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة (٣٠%) من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الاجنبية.
٢. السماح للمصارف الاجنبية بفتح فروع ومكاتب لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، مهما كانت النسبة وبدون قيود بهدف زيادة المنافسة التي تهدف لتطوير العمل المصرفي وفقًا لما جاء في الفقرة السادسة من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤).
٣. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من (٤٢%) إلى (٢٥%) بضمنها (٥%) على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه، و (٢٠%) يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي العراقي.
٤. تحرير أسعار الفائدة.
٥. إقامة مزاد للعملة الاجنبية ساهمت في تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي.
٦. إصدار عملة عراقية جديدة ساهمت في استقرار الوضع النقدي وزيادة الثقة بالدينار العراقي.
٧. تم في عام (٢٠١٦) إلزام المصارف كافة بتطبيق معايير بازل (٣) وكالآتي:

أ. الالتزام بنسبة تغطية السيولة البالغة (٨٠%) كحدٍ أدنى، ويتم رفع هذه النسبة سنويًا (١٠%) بشكل تدريجي إلى أنْ تصل إلى (١٠٠%) في بداية عام ٢٠١٩، ويتم فرض غرامات على المصارف التي لا تصل إلى هذه النسبة.
ب. نسبة صافي التمويل المستقر كحدٍ أدنى (١٠٠%)، وفي حال الاخفاق في الوصول اليها، يتم فرض الغرامات.

نستنتج من التتبع التاريخي لتطور الجهاز المصرفي العراقي أنه مر بِعدّة بمراحل تم ذكرها تبعًا للتطورات السياسية والاقتصادية التي عاشها البلد ، وكان للعامل السياسي أثرًا واضحًا في توصيف كل مرحلة من مراحل تطور القطاع المصرفي والمالي في العراق، كما كان للعامل الاقتصادي أثرٌ بارزٌ في توصيف المراحل التي تأسست فيها المصارف المتخصصة مثل المصرف الزراعي والصناعي والمصرف العقاري، ويبقى عقد التسعينات من القرن الماضي البداية الحقيقية لنشوء الصيرفة التجارية الخاصة في العراق التي جاءت نتيجة أسباب ومبررات مرحلة العقوبات الدولية؛ والتي اقتضت وجود قطاع مصرفي قادر على تطوير نشاط الائتمان، وتمويل المشاريع الاستثمارية والتقليل من حدة الأزمة الاقتصادية في ذلك الوقت.

ثانيًا. سمات الجهاز المصرفي العراقي

١. قطاع في طور النمو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، إذ لم تتجاوز نسبة المساهمة هذه (١٢,٣٨%) لعام (٢٠١٦) (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ٨٢)
٢. ارتفاع نسبة موجودات المصارف الحكومية لتشكل في عام (٢٠١٦) ما نسبته (89.27%) (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ١١٥) من موجودات القطاع المصرفي ككل.
٣. ارتفاع نسبة السيولة في القطاع المصرفي، إذ بلغت هذه النسبة (٦٨%) لعام ٢٠١٦ (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ٦٢)، هذه النسبة تعكس عجز المصارف التجارية عن استثمار مواردها، وهذا يعني انخفاض ربحيتها، فضلًا عن أنَّ ارتفاع نسبة السيولة هذه تعني حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس أموال والتي في حال استثمارها يمكن أنْ تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٤. هيمنة المصارف الاهلية على الجزء الأكبر من اجمالي رأس المال المصرفي والبالغ (11826) مليار دينار في سنة ٢٠١٦، وبنسبة (80.54%) من اجمالي رأس المال، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة رؤوس أموال المصارف الحكومية (19.46%) (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ١١٥)، ولكن حتى مع ارتفاع نسبة رؤوس أموال المصارف الخاصة إلّا أنَّ مشاركتها في تقديم الخدمات المصرفية ما زالت ضعيفة، إذ بلغت نسبة مساهمتها إلى اجمالي الائتمان (19.71%) لعام (٢٠١٦)، بينما بلغت نسبة مساهمة المصارف الحكومية إلى اجمالي الائتمان (80.29%) للعام نفسه (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ٢٩).

٥. ضعف قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات، إذ شكلت الودائع الحكومية أكثر من نصف الودائع لدى البنوك التجارية، مع الاخذ بنظر الاعتبار أنَّ (٧٤%) من الودائع الحكومية هي ودائع جارية، مع انخفاض نسبة ودائع التوفير والودائع الثابتة (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ٢٧).

٦. أغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص يذهب إلى الأفراد دون الشركات، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم للأفراد (٧٨%) من اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص، مقابل نسبة (٢٢%) للشركات، وهذا يؤثر سلبًا على عملية التنمية الاقتصادية.

٧. ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لمعظم المصارف سواء الحكومية أو الخاصة وبنسب تتجاوز كثيرًا النسب المعيارية لضوابط اتفاقية بازل الثانية (٨%) أو لتعليمات البنك المركزي العراقي (١٢%)، فقد ذكر تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لعام (٢٠١٦) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ككل إلى (١٢٨%) بعد أنْ كانت (١٠٦%) في عام (٢٠١٥)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بنسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في المملكة العربية السعودية وهي (١٩,٥%) (مؤسسة النقد العربي السعودي ، ٢٠١٧ ، ٢٥)، بينما بلغت في المملكة الأردنية الهاشمية (١٨,٥%) وذلك لعام (٢٠١٦) (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٦ ، ٣٧).

٨. التفاوت بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فأسعار الفائدة على الودائع تتراوح بين (١-٥%) باختلاف العملات وآجال الاستحقاق، بينما أسعار الفائدة على القروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها تتراوح بين (٦-١١%) (النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٦، ٨٨)، وإنَّ لارتفاع أسعار الفائدة هذا آثارًا سلبية على حجم الائتمان الممنوح، فقد يشكل عائقًا للاقتراض لأغراض التنمية.

المحور الثالث: قياس المنافسة في القطاع المصرفي العراقي

سيتم في هذا المحور قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) ، وذلك من خلال المدخل الهيكلي لقياس المنافسة المصرفية ، إذ يستند هذا المدخل في قياس المنافسة المصرفية على التركز المصرفي، والذي يمكن التوصل اليه من خلال نسبة التركز(Concentration Ratio CR_k) أو من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان (The Herfindahl-Hirschman Index HHI)، ويعد الأخير من أهم المؤشرات ودقها في قياس التركز المصرفي؛ لأنه يأخذ جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي، ولذلك سيتم قياس التركز المصرفي بواسطة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI)، الذي يتم التوصل اليه من خلال جمع مربعات الحصص السوقية للمصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وحسب المعادلة (٣):

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (٣)$$

إذ إنَّ:

S_i: الحصة السوقية للمصرف i.

n: العدد الإجمالي للمصارف.

فإذا كانت قيمة (HHI) أقل من (١٠٠٠) يشير ذلك إلى عدم وجود تركزات (منافسة مرتفعة). وإذا كانت قيمة (HHI) بين (١٠٠٠-١٨٠٠) يشير إلى تركزات معتدلة (منافسة احتكارية). أمّا إذا كانت قيمة (HHI) أكبر من (١٨٠٠) يشير إلى مستوى تركزات مرتفعة (احتكار تام).

الجدول (١) موجودات المصارف الحكومية للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) (مليون دينار)

ت	اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
١	مصرف الرافدين	86196576	88387785	93214633	103470830	104937416	106121544
٢	مصرف الرشيد	17866249	51356138	53750608	58689966	61615280	61289756
٣	مصرف الزراعي التعاوني	2091883	2681048	2698950	2706774	2592767	2544343
٤	مصرف الصناعي	1137178	1130799	918716	374237	383686	412029
٥	مصرف العقاري	2036026	2281757	2194556	2159613	2050686	2265342
٦	المصرف العراقي للتجارة	21849582	27410774	32252853	37145914	28956509	24970935
	المجموع	**131177494**	**173248301**	**185030316**	**204547334**	**200536344**	**197603949**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١١-٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.

الجدول (٢) موجودات المصارف الخاصة المحلية للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) (مليون دينار)

ت	اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
١	مصرف بغداد	879800	1300725	1790513	1837716	1560205	1293952
٢	المصرف التجاري العراقي	269750	306315	346970	468867	436669	482027
٣	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	670475	857467	831652	700420	693922	700481
٤	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	310143	377546	456082	472789	502606	464310
٥	مصرف الاستثمار العراقي	347963	440253	571895	624807	605115	615468
٦	مصرف المتحد للاستثمار	657888	709222	759002	629008	735930	689094
٧	المصرف الاهلي العراقي	192199	344131	557396	639757	563549	612725
٨	مصرف الائتمان العراقي	447708	565682	607124	631784	622888	522745
٩	مصرف دار السلام للاستثمار	808342	711960	761539	683194	587382	571020
١٠	مصرف بابل	273001	311848	344693	323523	370936	360546
١١	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	420105	546488	661171	633825	543428	533913
١٢	مصرف سومر التجاري	170801	272791	313370	422819	372594	364075
١٣	مصرف الخليج التجاري	356856	435058	794975	832231	847422	855841
١٤	مصرف ايلاف الاسلامي	361747	389660	270012	335647	525041	409862
١٥	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	266399	483119	574313	367043	387484	434497
١٦	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	921190	1608193	1614553	1503777	858315	685420
١٧	مصرف الاتحاد العراقي	146881	622446	543759	737762	714420	683901
١٨	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	275515	373881	311106	284820	358890	307975
١٩	مصرف آشور الدولي للاستثمار	170462	268749	356849	435007	464642	429648
٢٠	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	605835	1039772	1085786	1071714	1034634	1004944
٢١	مصرف الوطني الاسلامي	237975	604860	629232	613642	732271	683393
٢٢	مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	538927	494393	746337	672585	660072	658563
٢٣	مصرف المنصور للاستثمار	278400	413423	797779	894308	1092484	1120939
٢٤	مصرف عبر العراق	133624	74824	76499	330567	389590	448656

ت	اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
٢٥	مصرف التعاون الاسلامي للتنمية والاستثمار	260728	315663	306289	222475	244260	239779
٢٦	مصرف الاقليم التجاري (اميرالد سابقًا)	148142	275351	402258	521488	593870	677986
٢٧	مصرف الهدى	266054	346922	406056	393961	394988	381038
٢٨	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	262088	468184	714741	635923	612028	666871
٢٩	مصرف اربيل	141128	221762	460219	485879	562748	530675
٣٠	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	112363	194589	544301	762970	805719	668438
	المجموع	10932489	15375277	18636471	19170308	18874102	18098782

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١١-٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.

الجدول (٣) موجودات المصارف الخاصة الأجنبية للمدة (٢٠١١-٢٠١٦) (مليون دينار)

ت	اسم المصرف	2011	2012	2013	2014	2015	2016
١	مصرف ميلي إيران	49047	46490	56443	72324	87439	103406
٢	مصرف بيبلوس اللبناني	217077	273818	349944	296391	332856	413920
٣	مصرف الزراعي التركي	24925	92055	72291	52575	74522	79530
٤	مصرف انتركونتنتال لبنان	59521	101720	194146	132512	90166	86307
٥	مصرف بيروت والبلاد العربية	74632	347807	245183	285769	308770	334461
٦	مصرف ابو ظبي الاسلامي	15583	27554	106667	224319	366621	539610
٧	مصرف البركة	37539	37539	49024	89362	108219	77469
٨	مصرف وقفلر التركي	0	155854	180399	82533	64011	61112
٩	مصرف اش التركي	0	66315	66315	113312	288860	198677
١٠	مصرف الاعتماد اللبناني	0	62325	55694	57636	43441	46665
١١	مصرف اللبناني الفرنسي	0	8570	27842	37438	26642	30222
١٢	مصرف باريسيان	0	13295	12399	14301	36895	17415
١٣	مصرف البحر المتوسط	٠	55306	88755	219283	279543	231585
	المجموع	**478324**	**1288648**	**1505102**	**1677755**	**2107985**	**2220379**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١١-٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.

أولًا. قياس المنافسة لجميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي:

بناءً على معطيات الجداول (١) و(٢) و(٣) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان لجميع المصارف العاملة في القطاع العراقي والبالغ عددها (٤٩) مصرفًا، وكما مبينة في الجدول (٤):

الجدول (٤) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) لجميع المصارف في القطاع العراقي

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٤٠٥٥	٣١١٣	٣٠٠٥	٣٠٦٤	٣١٩٣	٣٢٩٨

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجداول (١) و (٢) و (٣).

تشير نتائج اختبار HHI في الجدول (٤) أنَّ درجة المنافسة بلغت (٤٠٨١) نقطة في عام (٢٠١١)، وهذا يعني أنَّ القطاع المصرفي مركز للغاية (احتكار) وان المنافسة ضعيفة بين المصارف، ولكن انخفضت قيمة هذا المؤشر خلال العامين (٢٠١٢) و (٢٠١٣) ، ولكن لم يلبث أنْ ارتفع بعدها واستمر بالارتفاع إلى أنْ وصل (٣٢٩٨) نقطة لعام (٢٠١٦)؛ ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة المصارف الحكومية على النشاط المصرفي في الاقتصاد العراقي، وامتلاكها

حصص سوقية كبيرة، كما أنَّ أغلب الزبائن يتعاملون مع المصارف الحكومية دون المصارف الخاصة بسبب ارتفاع درجة الأمان في المصارف الحكومية.

ثانيًا. قياس المنافسة حسب ملكية المصرف:

١. **مصارف الملكية العامة:** والبالغ عددها (٦) مصارف، فمن خلال معطيات الجدول (١) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمصارف الحكومية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وكما مبينة في الجدول (٥)

الجدول (٥) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف الحكومية فقط

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٤٧٨٦	٣٧٣٦	٣٦٨٩	٣٧١٤	٣٨٩٣	٤٠٠٨

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدول (١).

تشير نتائج اختبار HHI في الجدول (٥) أنَّ درجة التركز بلغت (٤٧٨٦) نقطة في عام (٢٠١١)، وهذا يعني أنَّ المصارف الحكومية مركزة للغاية (احتكار) وإنِّ المنافسة ضعيفة بين هذه المصارف، ولكن انخفضت قيمة هذا المؤشر خلال العامين (٢٠١٢) و(٢٠١٣) ، ولكن لم يلبث أنْ ارتفع بعدها واستمر بالارتفاع إلى أنْ وصل (٤٠٠٨) نقطة في عام (٢٠١٦)، ويرجع السبب في ذلك إلى هيمنة مصرفي الرافدين والرشيد على النشاط المصرفي الحكومي ، وامتلاكها حصص سوقية كبيرة؛ بسبب ارتفاع حجم الموجودات لهذين المصرفين، وكذلك بسبب عدد الفروع المصرفية الكثيرة التابعة لهما إذ يبلغ عدد فروعهما (٣١٨) فرعًا من مجموع (٤١٣) فرع للمصارف الحكومية. وفي حالة استبعاد هذين المصرفين فإن درجة التركز لم تتجاوز (١٠٠٠) نقطة وهذا يدل على السيطرة الكبيرة لمصرفي الرافدين والرشيد على السوق المصرفية.

٢. **مصارف الملكية الخاصة:** والبالغ عددها (٤٣) مصرفًا، فمن خلال معطيات الجدولين (٢) و (٣) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان لهذه المصارف، وكما مبينة في الجدول (٦)

الجدول (٦) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف الخاصة

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٤٢٩	٤٠٧	٣٨٩	٣٧٠	٣٣١	٣٢٢

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدولين (٢) و (٣).

من الجدول (٦) يتضح أنّه لا توجد تركزات لدى المصارف الخاصة بضمنها الأجنبية، أي أنَّ المنافسة بين هذه المصارف هي منافسة عالية، إذ كانت قيمة مؤشر HHI (٤٢٩) نقطة في عام (٢٠١١)، بعدها اخذت بالانخفاض التدريجي إلى أنْ وصلت (٣٢٢) نقطة، وهذا مؤشر جيد يعكس ارتفاع درجة المنافسة بين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وتقديم أفضل الخدمات للزبائن، فضلًا عن استحداث خدمات مصرفية جديدة، ومن ثَمَّ سينعكس هذا بشكل ايجابي على كفاءة القطاع المصرفي العراقي.

يتضح من التحليل السابق أنَّ المنافسة بين مصارف الملكية العامة (المصارف الحكومية) وبين مصارف الملكية الخاصة (المصارف الخاصة) هي منافسة احتكارية لصالح المصارف الحكومية، كونها مصارف تابعة إلى وزارة المالية، فضلًا عن ارتفاع موجوداتها مقارنة مع

موجودات المصارف الخاصة، ويبين الشكل (٢) الفرق بين تركزات المصارف الحكومية وبين تركزات المصارف الخاصة.

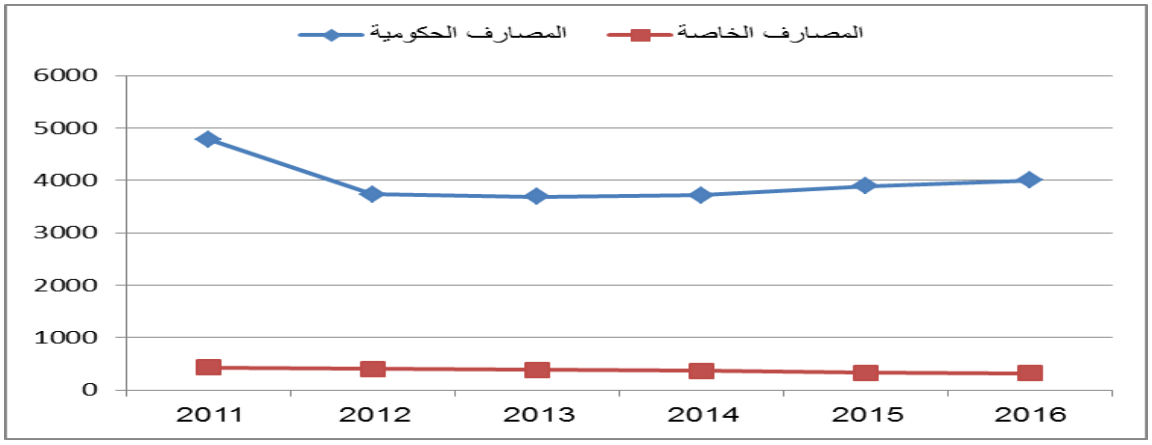

الشكل (٢) المنافسة حسب الملكية

المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدولين (٥) و (٦).

ثالثًا. قياس المنافسة حسب نوع النشاط:

١. **المصارف التقليدية:** فيما يتعلق بتركزات المصارف التقليدية والبالغ عددها (٣٩) مصرفًا، فمن خلال معطيات الجداول (١) و(٢) و(٣) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان لهذه المصارف، وكما مبينة في الجدول (٧)

الجدول (٧) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف التقليدية

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٤٢٤٩	٣٢٩٤	٣١٨٨	٣٢٣١	٣٣٩٧	٣٥٠٩

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجداول (١) و(٢) و(٣).

من الجدول (٧) يتضح أنَّ التركزات مرتفعة لدى المصارف التقليدية، وهذا يعني أنَّ المنافسة بين المصارف التقليدية هي منافسة منخفضة تقترب من الاحتكار، إذ كانت قيمة مؤشر HHI (٤٢٤٩) نقطة في عام (٢٠١١)، بعدها اخذت بالانخفاض والارتفاع إلى أنْ بلغت (٣٥٠٩) نقطة في عام (٢٠١٦).

٢. **المصارف الاسلامية:** والبالغ عددها (١٠) مصارف، فمن خلال معطيات الجدولين (٢) و(٣) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمصارف الخاصة الاسلامية العاملة في القطاع العراقي، وكما مبينة في الجدول (٨)

الجدول (٨) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف الاسلامية

السنة	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**	**٢٠١٦**
قيمة المؤشر	١٣٦٨	١٤٣٥	١٤٣١	١٣٦٠	١٢٣٩	١٢٤٨

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدولين (٢) و(٣).

يبين الجدول (٨) أنَّ التركزات لدى المصارف الخاصة الاسلامية هي تركزات معتدلة، أي أنَّ المنافسة بين المصارف الاسلامية هي منافسة احتكارية، إذ كانت قيمة مؤشر HHI (١٤١٧) نقطة في عام (٢٠١١)، ثم اخذت بالارتفاع إلى أنْ وصلت إلى (١٥٣٣) نقطة في عام ٢٠١٤، ثم انخفضت إلى (١٤٣٧) نقطة في عام (٢٠١٥)، ولكن ارتفعت في عام (٢٠١٦) لتصبح

(١٤٦٩) نقطة. إنَّ الارتفاع في قيمة مؤشر HHI للمصارف الاسلامية يبين أنَّ هناك عدد من المصارف الاسلامية تهيمن على السوق المصرفية؛ بسبب امتلاكها لحصة سوقية كبيرة، وجذب اغلب المودعين لها، مما جعلها تحقق إيرادات مرتفعة مقارنة بالمصارف الخاصة الاسلامية الأخرى، ومن أبرز المصارف الاسلامية المهيمنة على السوق المصرفية مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ومصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي إذ حقق هذين المصرفين اعلى معدل للعوائد من بين المصارف الاسلامية وخلال المدة (٢٠١١-٢٠١٦)، إذ كان معدل الإيراد الكلي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حوالي (73548) مليون دينار، يليه مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي بمعدل ايراد بلغ حوالي (51242) مليون دينار.

يتضح من خلال التحليل السابق أن لنشاط المصارف دور هام في السيطرة على السوق المصرفية، إذ إنَّ المصارف التقليدية ونتيجة عددها لارتفاع وحجم موجوداتها كانت التركزات فيها مرتفعة تقترب الى الاحتكار، بينما التركزات في المصارف الاسلامية تركزات معتدلة (منافسة احتكارية)؛ بسبب العدد القليل لهذه المصارف. ويوضح الشكل (٣) الفرق بين تركزات المصارف التقليدية وبين تركزات المصارف الاسلامية.

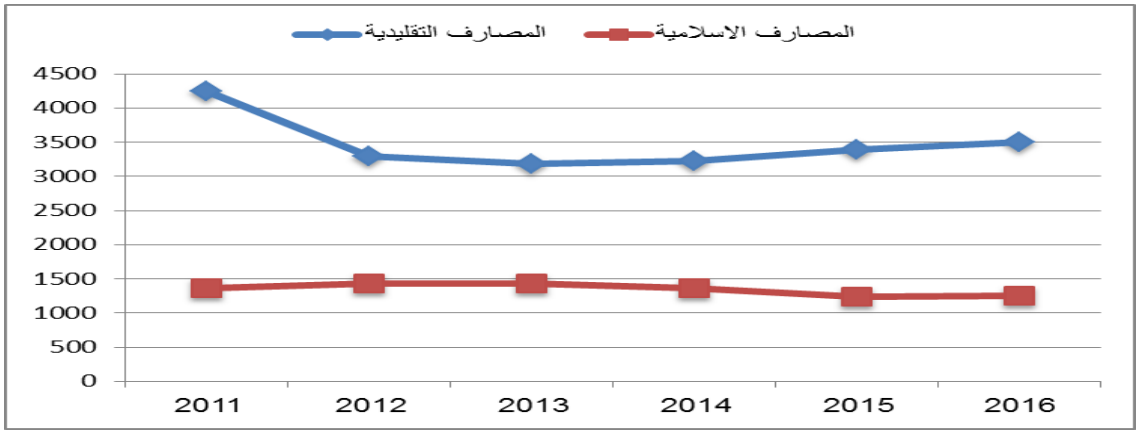

الشكل (٣) المنافسة حسب النشاط

المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجداول (٧) و (٨)

رابعًا: قياس المنافسة حسب جنسية المصرف

١. المصارف المحلية: فيما يخص المنافسة بين المصارف المحلية فقط والبالغ عددها (٣٦) مصرفًا تقليديًا واسلاميًا، فمن خلال بيانات الجدولين (١) و(٢) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان لهذه المصارف وكما موضحة في الجدول (٩)

الجدول (٩) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف المحلية

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٤٠٨١	٣١٥٥	٣٠٤٨	٣١٠٨	٣٢٥٥	٣٣٦٧

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدول (٢).

من الجدول (٩) يتضح أنَّ هناك تركزات مرتفعة لدى المصارف المحلية، أي أنَّ المنافسة بين هذه المصارف هي منافسة ضعيفة تقترب من الاحتكار، إذ كانت قيمة مؤشر HHI (٤٠٨١) نقطة في عام (٢٠١١)، بعدها اخذت بالانخفاض والارتفاع إلى أنْ وصلت (٣٣٦٧) نقطة.

٢. المصارف الأجنبية: والبالغ عددها (١٣) مصرفًا، فمن خلال معطيات الجدول (٣) ومن خلال تطبيق المعادلة (٣) تم التوصل إلى قيمة اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان للمصارف الخاصة الاسلامية العاملة في القطاع العراقي، وكما مبينة في الجدول (١٠)

الجدول (١٠) نتائج اختبار مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) للمصارف الأجنبية

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
قيمة المؤشر	٢٦٦٢	١٥٣٥	١٢٨٥	١١٥٨	١٢٢٢	١٤٣٠

المصدر: من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدول (٣).

يبين الجدول (١٠) يتضح أنَّ التركزات لدى المصارف الخاصة الاجنبية هي تركزات معتدلة، أي أنَّ المنافسة بين هذه المصارف هي منافسة احتكارية، باستثناء عام (٢٠١١) إذ كانت قيمة مؤشر HHI (٢٦٦٢) نقطة وهي تركزات مرتفعة (احتكار)، ولكن انخفضت درجة التركزات للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦)، بسبب ارتفاع موجودات (٦) مصارف اجنبية، فأصبحت قيمة مؤشر HHI (١٤٣٠) نقطة لعام (٢٠١٦)، وهي ضمن التركزات المعتدلة أي أنَّ المنافسة بين المصارف الاجنبية هي منافسة احتكارية.

يتبين من تحليل المنافسة حسب جنسية المصرف أنَّ تركزات المصارف المحلية مرتفعة جدًا، أي أنَّ المنافسة بينها احتكارية؛ بسبب هيمنة المصارف الحكومية على الصحة السوقية الأكبر من القطاع المصرفي؛ نتيجة ارتفاع حجم موجوداتها. في حين أنَّ التركزات معتدلة للمصارف الاجنبية، وهذا يعني أنَّ المنافسة بين هذه المصارف منافسة احتكارية؛ ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض عدد المصارف الاجنبية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، والشكل (٤) يوضح الفرق بين تركزات المصارف المحلية وبين تركزات المصارف الأجنبية.

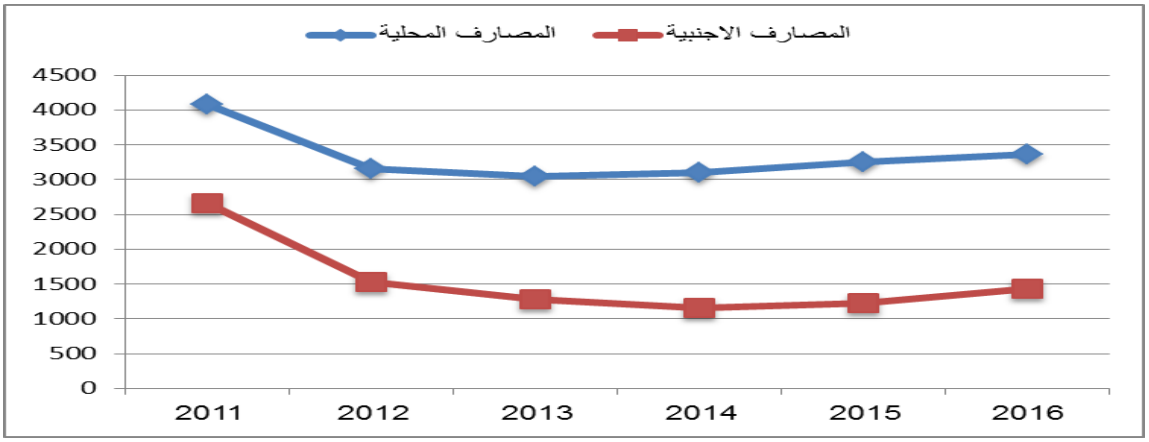

الشكل (٤) المنافسة حسب جنسية المصرف

المصدر: الشكل من عمل الباحثين بالاستناد على بيانات الجدولين (٩) و (١٠).

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

أولًا. الاستنتاجات

١. ارتفاع نسبة السيولة في القطاع المصرفي، إذ بلغت هذه النسبة (٦٨%) لعام (٢٠١٦)، وهذه النسبة تعكس عجز المصارف التجارية عن استثمار مواردها، فضلًا عن أنَّ ارتفاع نسبة السيولة هذه تعني حرمان الاقتصاد العراقي من رؤوس أموال التي في حال استثمارها يمكن أنْ تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢. انخفاض نسبة الودائع في المصارف الخاصة مقارنة مع نسبة الودائع في المصارف الحكومية التي بلغت (٨٦,٢٣%) من مجموع ودائع عام (٢٠١٦)؛ نتيجة ضعف ثقة الزبائن بهذه المصارف.
٣. ارتفاع درجة التركز في القطاع المصرفي العراقي لصالح المصارف الحكومية.
٤. ارتفاع درجة التركز لصالح المصارف المحلية على حساب المصارف الأجنبية.
٥. إنَّ المنافسة بين المصارف الخاصة المحلية التقليدية وبين المصارف الإسلامية هي منافسة مرتفعة.
٦. إنَّ المنافسة بين المصارف الاسلامية العاملة القطاع المصرفي العراقي منافسة احتكارية.
٧. إنَّ المنافسة بين المصارف الأجنبية العاملة القطاع المصرفي العراقي منافسة احتكارية.

ثانيًا. التوصيات

١. تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي العراقي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة مثل السماح للمؤسسات الحكومية بإيداع اموالها لدى المصارف التجارية الخاصة وعدم الاقتصار على ايداعها في المصارف الحكومية، ولا سيما أنَّ للمنافسة دورًا هامًا في تحسين كفاءة المصارف وتقديم افضل الخدمات.
٢. ضرورة قيام المصارف الاسلامية بتحديث وابتكار منتجات مصرفية اسلامية مثل الصكوك الاسلامية وصناديق الاستثمار الاسلامية.
٣. ضرورة قيام المصارف التجارية الخاصة باستثمار الموارد المالية المعطلة التي تمتلكها، بهدف المساهمة في رفع معدلات التنمية الاقتصادية.
٤. على الجهات الرقابية والاشرافية في البنك المركزي العراقي أنْ تقوم بدور أكبر من خلال تشكيل لجان اشرافية، تراقب سير خطط الإصلاح المصرفي لنقل النشاط المصرفي إلى وضعٍ أفضل.

المصادر

أولًا. المصادر العربية

١. اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٩)، مصرف الرافدين – مواكبة الحداثة والانفتاح على العالم، اصدار خاص، العدد (٣٤٤)، تموز.
٢. احمد، زينة محمود، (٢٠١٦)، العلاقات العامة والمزايا التنافسية في المصارف، ط ١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان.
٣. باشا، كريم عبد النبي، (٢٠٠٩)، المؤسسة المالية والمصرفية ودورها في توفير الموارد وتوجيه الاستثمار في العراق، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد ١٢.
٤. البنك المركزي الأردني، (٢٠١٦)، دائرة الأبحاث، التقرير السنوي.
٥. بوخلالة، سهام، وقريشي، محمد الجموعي، (٢٠١٦)، تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٦.
٦. ثويني، فلاح حسن، (٢٠١٠)، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثالث بعد الميلاد، ط ١، مطبعة الرفاه، بغداد.
٧. خطاب، جودت جعفر، (٢٠٠٩)، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية، ط ١، دار دجلة ناشرون موزعون، عمّان.
٨. الشكري، عبدالعظيم عبدالواحد، وحسين، حياة عبدالرزاق، (٢٠١٣)، الاصلاح المصرفي في العراق-الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ١٥، العدد,١

٩. الشمري، صادق راشد، (٢٠١٢)، إدارة المصارف-الواقع والتطبيقات العلمية، ط ٢، مطبعة الكتاب، بغداد.
١٠. الشمري، صادق راشد، (٢٠١٤)، إدارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، ط ١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان.
١١. صبار، أزهار عبد، (٢٠١٤)، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد ١١.
١٢. الصمادي، سامي أحمد، زريقات، زياد محمد، وبن شايب، مرجانة أحمد (٢٠١٣)، تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة: ٢٠٠٠-٢٠٠٩، الملجة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 9، العدد ١.
١٣. فريدة، معارفي، (٢٠٠٨)، جودة الخدمات المصرفية وعلاقتها بتنافسية البنوك في ظل إدارة الجودة الشاملة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري -وكالة باتنة-، رسالة ماجستير-غير منشورة -، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة.
١٤. مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٧)، إدارة السياسة النقدية والاستقرار المالي، تقرير الاستقرار المالي.
١٥. الهيتي، احمد حسين علي، (٢٠٠٥)، اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٦. النشرة الإحصائية السنوية، (٢٠١١-٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة.
١٧. النعيمي، زهراء أحمد محمد توفيق، (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية دراسة في عينة من الاسواق المصرفية العربية، أطروحة دكتوراه – غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانيًا. المصادر الأجنبية

1- Cetorelli, Nicola (2001), Does Bank Concentration Lead to Concentration in Industrial Sectors? , Federal Research Bank of Chicago, March.
2- Deb, Ashis Taru and Murthy, K.V. Bhanu (٢٠٠٨), Theoretical Framework of Competition as Applied to Banking Industry, Munich Personal Repec Archive.
3- Iuga, Iulia (2013), Analysis Of The Banking System's Concentration Degree in EU Countries, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol. 15, No. 1.
4- Iveta, Repkova (2012), Market Power in the Czech Banking Sector, Journal of Competitiveness, Vol. 4, No. 1, March.
5- Al-Muharrami, Saeed (2009), The competition and market structure in the Saudi Arabia banking, Journal of Economic Studies, Vol. 36, No. 5.
6- Tan, Yong (2013), Essays on the analysis of performance and competitive condition in the Chinese banking industry, thesis of Doctor, University of Portsmouth.
7- Troug, Haytem Ahmed, and Sbia, Rashid (2015), The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya, Munich Personal Repec Archive Paper, No. 64932.